الخليج العربي ..... المجلد الخامس عشر ..... العدد (2 - 4) 1983

مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة - الجمهورية العراقية

بعض عوامل التنمية الاقتصادية في اقطار الخليج العربي

جليل شيعان البيضاني

كلية الادارة والاقتصاد /جامعة البصرة

اولا: مقدمة:-

من المعروف ان الاقطار النامية يواجهها تحد كبير يتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة. ورغم المحاولات الجادة التي بذلت على الصعيد الاكاديمي والتطبيقي طيلة العقود الثلاثة الماضية لتحديد الخطوط العامة لهذا النوع من التنمية، الا ان هذه المحاولات كانت محدودة الاثر من الناحية العملية: وهذا لا يعني انها كانت عديمة الفائدة، بل على العكس، كان لها الاثر الفعال في تشخيص المتغيرات الاساسية الواجب التعامل معها لرسم الخطط والسياسات التنموية اولا، وتسليط الاضواء على متغيرات جديدة كانت الى الزمن القريب يعتقد انها ليست ذات شان في عملية التنمية ثانيا، واخيرا فقد اصبح الاعتقاد جازما ان ما يواجه الاقطار النامية ليس مجرد فجوة زمنية اوتكنولوجية ينبغي اختصارها، وليس مشكلة موارد ينبغي توفرها، بل الاهم من ذلك تحديد النمط الملائم لاستغلال وتطوير الامكانات المتوفرة والكامنة في هذه الاقطار، وتحديد الاسلوب الكفيل باطلاق المبادرات على الصعيدين الخاص والعام، ضمانا لاستغلال امثل للموارد من زاوية عوائد الاستثمارومن زاوية التوزيع على المستوى الجغرافي والقطاعي وعلى مستوى المشاريع ضمن القطاع الواحد.

ان الاقطار النامية تواجه في العقد الثالث من محاولاتها لتحقيق تنمية ناجحة موقفا جديدا، يفرض عليها ان تنقد تجربتها السابقة بشكل موضوعي بعيدا عن الحلول والمبررات الجاهزة وبعيدا عن الأطر التي حكمت هذه

التجـربة في السابق، متخلصة من بعض الافكار التي كانت تعتبر الى وقت قريب من المسلمات.

واقطـار الخليـج العـربي التي تشكـل مجمـوعة متميزة ضمن الاقطـار النـاميـة تتطلب بدورهـا نظـرة جديدة عند الكـلام عن تنميـة اقتصـاداتها قد تختلف بشكل ماعما هو سائد في ادبيات التنمية.(١)

ان الهـدف الاسـاسي من هذا البحث منـاقشـة مدى امكـانيـة تحقيق تنميـة ناجحة في هذه الاقطار اعتمادا على موردها الاساسي النفط. كما انه يهدف الى محاولة تشخيص بعض العـوامـل والمتغـيرات التي يفتـرض ان تؤخـذ بنظـر الاعتبار عند رسم السياسات التنموية. ونود ان نؤكد هنا ان هذا البحث سوف يقتصـر على ايـراد المـلاحظـات والافكار بشكلها الاولي دون الدخول بتفاصيلها التي يمكن تتبعها في مصـادرهـا المختلفـة لان المهم في نظرنا – بقدر تعلق الامر بهـذا البحث – تسليـط الاضـواء على هذه المـلاحظـات والافكـار التي يمكن ان تكـون مجـالا للمناقشة، كما يمكن الانطلاق منها، كما نعتقد، لتصميم السياسات التنموية الناجحة.

ثانيا: خصائص اقطار الخليج العربي:

كمـا ورد اعـلاه تشكـل اقطـار الخليج العربي مجموعة متميزة ضمن الاقطار النامية وتصنف ضمن الاقطار النامية الغنيـة rich developing countries وهي على العمـوم تتصف بالخصائص التالية:

١ – ارتفاع متوسطات دخل الفرد:

تتميـز هذه الاقطـار بارتفاع متوسطات دخل الفرد فيها، حيث تعتبر من اعلى، بل اعلى المتوسطات في العالم كما يتبين من الجـدول (١ – ب) وهـذا ناتـج عن ضخـامة نواتجها القـومية GNP قياسا الى عدد سكانها، علما بان معدلات نمو هذه النـواتج وبالتالي معدلات نمو متوسطات الدخل سجلت ارتفـاعـا في العقـد الاخير بسبب تصحيح اسعار النفط منذ عام ١٩٧٣.

٢ – الاعتماد الرئيسي على سلعة واحدة: –

تعتمـد اقتصـادات اقطار الخليج العربي بشكل رئيسي على انتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط. لهذا فان مجمل النشـاط الاقتصـادي في هذه الاقطار يتركز على هذه السلعة التي تشكـل نسبـة كبيرة من الناتج القومي ومن الصادرات ومن ايـرادات الـدولة. كما يتبين من ذلك من ضاله مشاريع قطـاع الصنـاعـات التحـويليـة والـزراعة في الناتج المحلي الاجمـالي GDP (جدول رقم ١). ونتيجة منطقية لهذه الخاصية فقد اعتمـدت اقطـار الخليـج العربي في توفير جميع احتياجاتها تقريبا بما فيها الغذاء على الخارج. ولو طبقنا بعض مؤشرات التبعية الاقتصـاديـة(١) على بعض الاقتصاديات العربية الخليجية كما يتبين من جدول رقم (٢) لظهـر لنـا عمق تبعيـة وارتبـاط هذه الاقتصاديات بالخارج مما يجعلها معرضة لكل السلبيات المعروفة والناتجة عن هذا الارتباط.

---

(١) تشـمل اقطـار الخليـج العـربي الاقطار التالية: الجمهورية العراقية، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، الامارات العربية المتحدة، قطر، عمان.

(٢) يعـرف انـدريـه فرانـك التبعيـة (بـوضـع مكـون من سلسلة كاملة من المراكز Metropoles والتـوابـع Satellites تربـط معـا اجـزاء النظـام الـراسمـالي ويعمـل كاداة امتصـاص لراس المال والفائض الاقتصـادي من التـوابـع الى المراكز المحيطة بها ومنها الى المركز العالمي للنظام الراسمالي باكمله.

وتقـاس درجـة التبعيـة بمقاييس عديدة منها: – مؤشر الانكشاف الاقتصادي = الصادرات + الواردات ÷ الناتج المحلي الاجمالي

– مؤشر اهمية الصادرات = الصادرات ÷ الناتج المحلي الاجمالي

= – مؤشر التركيز السلعي للصادرات = صادرات السلعة الرئيسية ÷ الصادرات

– مؤشر اعتماد ايرادات الدولة على سلعة التصدير الرئيسية = ايرادات الدولة من صادرات السلعة الرئيسية ÷ ايرادات الدولة الاجمالية

– مؤشر تصدير السلعة الرئيسية بشكلها الخام = الكمية المصدرة من السلعة الخام ÷ الكمية المنتجة من السلعة الخام

راجع: د. انطونيوس كرم، التبعية الاقتصادية في دول الخليج، في التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي الكويت، ١٩٧٨، ص (٥٧٥).

جدول رقم (١)
بعض مؤشرات النمو الاقتصادي لعدد من الاقطار لعام ١٩٧٩

المجموعة	القطر	أ عدد السكان (مليون)	ب متوسط دخل الفرد (دولار)	ج الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	د الاهمية النسبية للصناعة التحويلية ٪	هـ الاهمية النسبية للزراعة ٪	و نسبة المتعلمين بين البالغين ٪	ز توقعات الحياة (سنة)
اقطار	الجمهورية العراقية	١٢,٦	٢٤١٠	٣٠٧١٠	٦	٨	-	٥٦
نامية	المملكة العربية السعودية	٨,٦	٧٢٨٠	٧٤٠٦٠,-	٥	١	-	٥٤
غنية	الكويت	١,٣	١٧١٠٠	٢٣٣٠٠,-	٥	(٠)	٦٠	٧٠
اقطار	الولايات المتحدة الاميركيه	٢٢٣,٦	١٠٦٢٠	٢٣٥٠٠٠٠,-	٢٤	٣	٩٩	٧٤
متقدمة	اليابان	١١٥,٧	٨٨١٠	٩٧٤٠٤٠,-	٣٠	٥	٤٩	٧٦
	سويسرا	٦,٥	١٣٩٢٠	٩٥٠١٠,-	-	-	٩٩	٧٥
اقطار	الاتحاد السوفيتي	٢٦٤,١	٤١١٠	-	-	١٦	١٠٠	٧٣
اشتراكية	المانيا الديمقراطية	١٦,٨	٦٤٣	-	-	١٠	-	٧٢
اقطار	الهند	٦٥٩,٢	١٩٠	١١٢٠٠٠,-	١٨	٣٨	٣٦	٥٢
نامية	الصين	٩٦٤,٥	٢٦٠	٢٥٢ ٢٣٠,٠٠٠	—	٣١	٦٦	٦٤

المصدر:- The World Bank' World Development Report 1981' P. 134' 139..

جدول رقم (٢)

بعض مؤشرات التبعية في اقطار الخليج العربي وبعض الاقطار المتقدمة*

القطر	١٩٧٠			١٩٧٣			١٩٧٥			
	الانكشاف الاقتصادي	اهمية الصادرات	التركيز السلعي	ايرادات الدولة	الانكشاف الاقتصادي	اهمية الصادرات	التركيز السلعي	ايرادات الدولة	الانكشاف الاقتصادي	اهمية الصادرات	التركيز السلعي	ايرادات الدولة
الكويت	٩٢	٦٣	٩٣,٣	٩١,٥	٩٣	٧٨	٩١,٣	٩٢,٢	١-١	٨٥	٩٤,٣	٩٢,٩
السعودية	٨٨	٥٩	٩٩,٥	٨٦	٩٤	٧٤	٩٩,٦	٩٢,٨	١-	٨٧	٩٩,١	٩٤
الامارات	١٤٢	٩٤	٩٦,٣	٩٦,٥	١٥٨	١٠٤	٩٦,٨	٩٦,١	١٧٢	١١٨	٩٨,٤	٩٧,٤
عمان	٩٥	٧٥	-	٩٧,٤	١١٢	-	٩٩	٨٩,٤	١١٢	٦٩	٩٩	٩٣,٥
البحرين	-	-	٧٥	-	-	٢٤,١	٦٧,١	-	٥٩	٢٩,٢	٨٤,٤	٨٢,٨
قطر	-	١٠٠	٩٦,٤	-	-	-	٩٧,٢	-	-	-	٩٨,٢	٥٩,٣
الولايات المتحدة	١١	٦	١٥		١٤	٧	١٥,١		١٧	٨	١٤,٨	
بريطانيا	٤٥	٢٣	١٣,٤		٥١	٢٤	١٢و٤		٦٢	٢٨	١١,١	
اليابان	٢١	١١	١٧,٦		٢٠	١٠	٢٤,٦		٢٩	١٤	٢٤,١	
السويد	٤٩	٢٤	١٤,٦		٥٣	٢٨	١٦,٢		٦٦	٣٣	١٤,٦	

* بالنسبة لاقطار الخليج فان السلعة الرئيسية هي النفط. اما في الاقطار المتقدمة الاربعة المذكورة في الجدول فان السلعة الرئيسية هي معدات النقل.

المصدر: د. انطونيوس كرم، التبعية الاقتصادية في دول الخليج في التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي – مصدر سابق، ص (٥٨٧ – ٥٩٤).

٣ – ضيق نطاق السوق وضعف الطاقة الاستيعابية: –

تتميز الاقطار النامية عموما والاقطار الخليجية خصوصا بصفة ضيق نطاق اسواقها، بسبب قلة عدد سكانها وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الانتاجي وضعف التشابك على المستويين القطاعي والفروع في اقتصاداتها لضمور الانشطة الانتاجية لاغلب القطاعات الاقتصادية واعتماد الاقتصاد بشكل جوهري على قطاع واحد هوقطاع انتاج وتصدير النفط (جدول رقم ١ – أ، د، هـ) الامر الذي يؤدي الى ارتباط اقتصاداتها مع الاقتصادات الخارجية وضعف هذا الارتباط بين قطاعاتها على مستوى القطر الواحد اوعلى مستوى اقطار الخليج العربي كمجموعة، مما يفقد هذه الاقتصادات قوة الدفع الناتجة عن الارتباط القطاعي، وتجعل الاقطار الاجنبية هي المستفيدة من هذا الارتباط.

ومن الجدير بالذكر ان معدلات الصادرات والواردات تعتبر مؤشرات جيدة لقياس درجة التشابك القطاعي ضمن الاقتصاد المحلي اومع الاقتصادات الخارجية، اوبعبارة اخرى مؤشرات لمدى اتساع السوق المحلي. لكن هناك ملاحظة مهمة تخص الواردات وهي ان هذه الاخيرة تشمل السلع التالية: –

أ – السلع الاستهلاكية

ب – السلع الوسيطة

جـ – السلع الاستثمارية

وعليه، فاذا كانت معدلات نمو الواردات ستاتي من ارتفاع معدلات نمو السلع الاستثمارية والوسيطة، فهذا بشكل اولي يعتبر موشرا ايجابي من الناحية التنموية.(٣)

اما اذا كانت متاتية من ارتفاع معدلات نمو السلع الاستهلاكية فانه مؤشر يشير، وبشكل اولى ايضا الى خلل من الناحية التنموية. وقد لا يمكن تصحيح الخلل برفع معدلات نمو الانفاق الاستثماري investment expenditure لارتباط الاخير بما يسمى بالطاقة الاستيعابية absorptive capacity التي تتميز بالضعف في اقطار الخليج العربي كاقطار منفردة اومجتمعة على السواء. كما ان الانفاق الاستهلاكي consumption expenture قد ينظر اليه كانفاق تنموي development expenditure اذا انصب على السلع والخدمات التي تطور الانسان من النواحي الثقافية والذهنية والابداعية لانها تؤثر بشكل مباشروبشكل حاسم على الجدوى الاقتصادية لاي مشروع عبر الانتاجية والكلف والعوائد وعمر المشروع. وكلها امور تشكل الان وبعد تجربة عقدين من التنمية في اغلب اقطار العالم الثالث، عقبات رئيسية لتحقيق التنمية الناجحة. يضاف الى ذلك ان عامل التضخم inflation قد يعطي سببا موضوعيا من الناحية الاقتصادية للتوسع في الانفاق الاستهلاكي التنموي الحاضر لانه اقل كلفة من الاستهلاك التنموي المؤجل الذي لا بد من القيام به في المراحل اللاحقة. اي ان المنطق الاقتصادي يفرض على اقطار الخليج العربي التوسع في الاستهلاك التنموي، وليس البذخي، ومع هذا فانه يفترض باغلب هذه الاقطار السماح لنمو النوع الاخيرمن الاستهلاك بنسب محسوبة لانها في وضع اقتصادي يسمح بذلك، كما ان مقولة ضمان حقوق الاجيال القادمة تنطبق، من باب اولى، على الجيل الحالي ايضا.

وباختصار، فان ضيق نطاق السوق المحلية في الاقطار الخليجية نتيجة ضعف التشابك القطاعي ادى الى ضعف ما يسمى بالطاقة الاستيعابية absorptive capacity ، اي قلة الفرص المتاحة والمربحة ضمن اقتصادات اقطار الخليج لعربي والكفيلة بامتصاص مواردها المالية المتاتية من تصدير النفط وتحقيق تنمية اقتصادية ناجحة تؤدي الى تطوير قطاعاتها الاقتصادية المختلفة وتامين مصادردخل

---

(٣) يكمل هذا المؤشر دراسة الجدوى الاقتصادية للسلع والمشاريع الاستثمارية بمقارنة الكلف والعوائد من الزاويتين الخاصة والعامة. راجع:

– جليل شيعان، معيير الاستثماربين النظرية والتطبيق، مجلة النفط والتنمية، العدد الثالث، بغداد، ١٩٧٩ ص (٧٤).

متنوعة. ورغم صحة ان الاقطار الخليجية تتميز بضعف طاقتها الاستيعابية لاستثمارات واسعة بالنسبة لمواردها (جدول رقم (٣) و (٤) الا ان الاصح ان هذه الطاقة ليست مفهوما ساكنا static بل متحرك dynamic حيث انها في توسع مستمر مع كل استثمار جديد، وهذا التوسع يكون بشكل مضاعف مع كل مجموعة استثمارات مترابطة set of projects وتزداد هذه الطاقة اتساعا اذا كانت هذه المجاميع من الاستثمارات مترابطة على مستوى الاقطار الخليجية ككل، وتصبح ذات مجالات هائلة اذا نظرنا الى المسالة من زاوية التكامل الاقتصادي العربي.

٤ - نقص في الايدي العاملة المحلية:

تتميز اقطار الخليج العربي بقلة عدد سكانها الذي يقدر بحوالي (٢٥) مليون نسمة عام ١٩٧٩. وبسبب التوسع في النشاط الاقتصادي في هذه الاقطار في الفترة الاخيرة فانه ادى الى عجز كبير في الايدي العاملة كما ادى، من الناحية الاخرى، الى انسياب عدد كبير من هذه الايدي من الاقطار المجاورة لتوفر فرص العمل والارتفاع النسبي في الاجور. ان النمو السريع في معدلات الايدي العاملة الوافدة انعكس على النمو السكاني في اقطار الخليج العربي، اذ سجلت اعلى معدلات النمو حيث بلغت (١٤,٦٪) سنويا في الامارات - العربية المتحدة للفترة ٦٨ - ١٩٧٥، و (٩,٢٪) سنويا في الكويت للفترة ٦٥ - ١٩٧٠، و (٦٪) للفترة ٧٠ - ١٩٧٥.[٤] ونتيجة لتوسيع النشاط الاقتصادي في هذه الاقطار وارتفاع معدلات الايدي العاملة الوافدة وطبيعة التشريعات المطبقة، فان نسبة كبيرة من الايدي العاملة المحلية تركزت في قطاع الخدمات وخاصة في اجهزة الدولة التي تعاني من البطالة المقنعة disguised unemployment وانخفاض الانتاجية.

(٤) د. عبد الهادي العوضي و د. عبد الفتاح ناصف، تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي في التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، مصدر سابق، ص (٢١٥).

ومن الجدير بالذكر، ان الاقطار الخليجية مسؤولة عن تناقض واضح من الناحية التنموية بالنسبة لسياساتها التي تخص الايدي العاملة. فمن جهة تقوم هذه الاقطار بتوسيع وتطوير الخدمات الى المواطنين في كل المجالات (تعليم، صحة، سكن، نقل ومواصلات، ماء وكهرباء، نظافة، وسائل الاتصالات، توفير السلع الاستهلاكية ودعم اسعار بعضها، ضمان اجتماعي.. الخ) هادفة من كل ذلك رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمواطن الخليجي الذي - يعتبر، في الامد البعيد، الثورة التي لا تنضب في هذه الاقطار. لكن، من ناحية اخرى فان بعض سياساتها الاقتصادية والاجتماعية تؤدي الى عكس ذلك. ومثال على ذلك:

- رفع مستوى الاجور والرواتب بنسب اعلى من نسب التضخم، وبشكل ليس له علاقة بمستوى الانتاجية.
- خلق فرص عمل غير منتجة في دوائر الدولة بشكل يخلق بطالة مقنعة لنسبة كبيرة من الايدي العاملة المحلية، في الوقت الذي تعاني هذه الاقطار من عجز مزمن في هذه الايدي.
- حصر اجازات ممارسة النشاط الاقتصادي بالمواطنين الذين يقومون بدورهم بتحويلها الى الوافدين لقاء مبالغ معينة. الامر الذي يؤدي الى هدم قيم الانتاج والمثابرة لدى المواطن الخليجي، وتحويله الى انسان مستهلك غير منتج. والاعتراض هنا ليس على اعطاء الحق، بقدرما يفترض ان يربط هذا الحق بانتاجية صاحبه وعدم جعله مجرد وسيط او وكيل.

ثالثا: التنمية المتمركزة على النفط:

تواجه الاقطار النامية، كما ذكرنا، صعوبات متعددة عند محاولتها تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة[٥]. وهذا واضح من النتائج المتحققة

(٥) نعني بالتنمية الناجحة، قدرة المجتمع على خلق وسائله الذاتية الكفيلة بتحقيق واستمرار تحقيق معدلات نمو مرتفعة للوصول الى او الحفاظ على مستويات متطورة =

جدول رقم - ٣ -

قيمة صافي الصادرات النفطية لعدد من اقطار الخليج العربي
(بليون دولار)

القطر	١٩٨٠	١٩٨١ (تقديري)
الامارات العربية المتحدة	١٩,٤٥	١٩,٧١
البحرين	١,٢١	١,٤٨
المملكة العربية السعودية	١٠٢,٥	١١٥,٢٣
الجمهورية العراقية	٢٦,١٤	١٠,٤٠
قطر	٥,٣٩	٥,٤٥
الكويت	١٧,٢٥	١٥,٢١

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تقدير الامين العام السنوي الثامن ١٩٨١، الكويت، ١٩٨٢ ص (٨٠)

جدول رقم (٤)

تقديرات الموجودات المالية لعدد من اقطار الخليج العربي
(بليون دولار)

القطر	نهاية ١٩٧٩	نهاية ١٩٨٠
المملكة العربية السعودية	٦٤	١٠٢
الكويت	٤٩	٦٢
الجمهورية العراقية	٢٢	٣١
الامارات العربية المتحدة	٢٠	٢٨
قطر	٦	١٠

المصدر: المصدر السابق، ص (١٠٠)

في هذه الاقطار خلال العقدين الماضيين. وعليه برزت الحاجة الى اقتراح سياسات وبناء نماذج لحل هذه الصعوبات ووضع بدائل alternatives او سيناريوهات scenarios على ضوء الامكانات المتاحة والكامنة بهدف ترشيد اتخاذ اي قرار تنموي[٦] ومن الناحية العلمية والعملية، فان اقتراح السياسات والخطط وبناء النماذج بشكل شامل، عملية تحتاج الى امكانات واسعة تتعدى امكانية شخص واحد، بل تحتاج الى مؤسسات متخصصة في هذا المجال. لهذا سوف نركز على ايراد بعض الملاحظات الاولية التي تتعلق بامكانية تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة في اقطار الخليج العربي متمركزة على موردها الاساس النفط. والحقيقة انه انطلاقا من خصائص اغلب هذه الاقطار فان تنميتها يفترض ان تنطلق من هذا المورد وذلك لانعدام توفر البدائل وخاصة في مجال توفر الموارد الاخرى والسلع والخدمات. كما ان السياسات التنموية المختلفة، كاختيار التصنيع الثقيل او الخفيف، او استخدام التكنيك كثيف راس المال اوكثيف العمل، او التوجه نحو التصدير او احلال الواردات، او الاعتماد على القطاع الخاص او العام، او اختيار اسلوب التوازن او اللاتوازن، تصبح مسألة معتمدة على الظروف السياسية والاقتصادية لكل قطر او مجموعة الاقطار ضمن تنسيق او تخطيط معين. بمعنى ان السياسات الاقتصادية الملائمة قد تكون خليطاً لاساليب مختلفة كما انها خاضعة للتعديل المستمر على ضوء الظروف المستجدة وعلى ضوء حصيلة التجارب المطبقة.

ومن هذا التوجه فانه يمكن القول بامكانية القول بامكانية تحقيق تنمية حقيقية ناجحة في هذه الاقطار اعتمادا على موردها الاساس النفط، اي يمكن توظيفه ايرادا وتصنيعا ونقلا لهذا الغرض. ويتبين ذلك جليا من المجالات التالية التي ترتبط بالنفط وبشكل مباشر:

١ - تكرير النفط:-

سبق وان عرفنا بان اقطار الخليج العربي تتصف باعتماد اقتصاداتها على النفط الخام كسلعة وحيدة تشكل نسبة كبيرة من ناتجها ودخلها القومي. كما عرفنا المحاذير الكثيرة التي ترتبط بهذه الصورة من الانتاج. ورغم ذلك فان هذه الاقطار تستطيع تغيير هذا الوضع لصالحها اذا ما اقدمت على خطوة اضافية فيما يخص هذه السلعة، ونعني بذلك تكريرها. فبالاضافة الى الاثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة المترتبة على تكرير النفط، فان المردود المادي (وبالتالي العيني عن طريق ما يقابله من سلع وخدمات) سوف يكون كبيرا جدا. حيث تقدر القيمة المضافة added value في حالة التكرير ما يساوي قيمة النفط قبل التكرير على اقل تقدير، اي (٣٦) دولاراً للبرميل الواحد او ٢٥٢ دولاراً للطن الواحد (في حالة كون سعره كذلك) وعليه فان الايراد الاضافي الذي يمكن ان تحصل عليه الاقطار الخليجية موضوعة البحث في حالة تكرير نصف انتاجها النفطي مثلا يبلغ حوالي (٩٠,٩) بليون دولار، ويرتفع هذا الرقم الى (١٠١) بليون دولار اذا ما صحح سعر النفط الى (٤٠) دولاراً

= ومتقدمة بالمفهوم العالمي المتعارف عليه. اوبعبارة اخرى، التنمية الناجحة تعني خلق ديناميكية Mechanism في المجتمع، للانطلاق والوصول الى حالة النمو الذاتي Sustained growth. والتنمية الناجحة، اضافة الى ذلك، تاخذ الزمن كعامل متغير variable ذا اهمية خاصة. فمحاولات التنمية التي تاخذ وقتا اكثر من المعقول (على ضوء المتغيرات المحلية والخارجية)، تعني مزيداً من التخلف اى اتساع الفجوة Gap نسبة الى الاقطار المتقدمة، او على اقل تقدير تعني مزيدا من التكاليف والتضحيات والتي تاخذ اشكالا متعددة من ضمنها مثلا، ان استمرار وضع التخلف في المجتمع يفرض نوع من السلوكات اقل مايقال عنها انها تعويضية تاخذ شكل الاسراف والتبذير وسوء استخدام الموارد الانتاجية من انتاجية ضعيفة واندثار مرتفع لكافة الاصول الراسمالية.

(٦) من اهم النماذج العالمية نموذج فورستر وميدوز الذي تضمنه كتاب (حدود النمو)، ونموذج ميزاروفش وبستل، ونموذج كارتل - ليونتيف - بترى للامم المتحدة، ونموذج مؤسسة باربلوتشي بالارجنتين.

راجع: د. نادر فرجاني. علي نصاب النماذج العالمية والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٧٩.

للبرميل الواحد، والى (٢٥٢,٧) بليون دولار اذا ما صحح الى (١٠٠) دولار للبرميل الواحد [٧] وغنى عن البيان ان هذا الحجم الضخم من الايرادات المالية الاضافية المتأتية من تكرير النفط الخام يعطي لاقطار الخليج العربي امكانات هائلة لتغيير هياكلها الاقتصادية ويضمن لها مصادر دخل اضافية، الامر الذي قد يضعها على الخط السليم المؤدي الى التنمية الناجحة. والجدول رقم (٥) يبين لنا طاقة التكرير في اقطار الخليج العربي والاقطار العربية الاخرى بالنسبة الى طاقة التكرير العالمية ومنه يتبين الافاق الواسعة لتطوير هذه الطاقة في الاقطار.

٢ - تصنيع النفط:-

يعتبر تصنيع الاقتصاد، بمعناه الواسع، اهم اسس التنمية الاقتصادية الناجحة[٨] اما تصنيع النفط (الصناعات البتروكيمياوية) فيعتبر بدوره احد الاركان المهمة لعملية التصنيع ذاتها في الاقطار النفطية عموما والاقطار الخليجية خصوصا. واذا نظرنا الى اقطار الخليج العربي من زاوية تكاملها مع الاقطار العربية الاخرى

باعتبار ان الاخيرة للمجال الحيوي للاولى، فان هذه الاقطار تصبح مثالية، من الناحية الاقتصادية، لاقامة ونجاح الصناعات البتروكيمياوية. حيث يتوفر راس المال المواد الخام، الطاقة، الايدى العاملة، الاسواق. كما هو معروف فان اهم الصناعات البتروكيمياوية: صناعة الاسمدة، مواد البلاستك، المطاط الصناعي، المنظفات، الالياف الصناعية، الأصباغ، الأدوية.. الخ وكلها صناعات تشكل منتجاتها نسبة كبيرة ومستمرة ومتطورة وتنمو بمعدلات مرتفعة مع ارتفاع معدلات نمو اقتصاداتها وجهودها التنموية.

واذا نظرنا الى اسواق الاقطار النامية واسواق الاقطار المتقدمة كاسواق يمكن استغلالها لصالح الصناعات البتروكيمياوية المتوطنة في اقطار الخليج العربي، لامكانية ربط مصالح الاقطار الاولى بالاقطار الثانية (على الاقل من زاوية حاجة الاولى لمصادر الطاقة المتوفرة لدى الثانية بالاستثمارات المختلفة وتقديم القروض والمساعدات الى الاولى)، فانه يمكننا تصور الافاق الكبيرة امام هذه الصناعات التي تلعب دورا مهماً في تغيير الهياكل الاقتصادية للاقطار الخليجية عبر ارتباطاتها الامامية والخلفية بالانشطة الاقتصادية الاخرى، الامر الذي يجعلها نواة لهيكل صناعي متشعب ومتطور. اضافة الى ذلك، فان عملية تصنيع النفط، شانها شان عملية التكرير تضيف قيم مضافة بشكل مضاعف تقدر، على اقل تقدير، بما تضيفه عملية التكرير وكما ورد في الفقرة السابقة.

---

(٧) احتسب هذا الرقم من قبل الباحث على اساس الافتراضات التالية:

- اجمالي انتاج النفط الخام لاقطار الخليج العربي يوميا (١٤) مليون برميل
- اجمالي انتاج النفط الخام لاقطار الخليج العربي سنويا (٧٢٢) مليون طن
- قيمة البرميل الواحد من النفط الخام (٣٦) دولاراً
- قيمة الطن الواحد من النفط الخام (٢٥٢) دولاراً
- صافي القيمة المضافة للطن الواحد في مرحلة التكرير (٢٥٢) دولاراً (على افتراض انها تساوي ١٠٠٪ من قيمة الطن الواحد للنفط الخام)
- القيمة المضافة لنصف اجمالي الانتاج = ٧٢٢ × ٢٥٢ / ٢ = (٩٠,٩) بليون دولار

(٨) التصنيع Industrialization بمفهومه الضيق، يعني تطوير قطاع الصناعة باضافة وتوسيع صناعات جديدة مع تغيير نسب الفروع ضمن هذا القطاع. اما التصنيع بمفهومه الواسع، يعني تحديث وتطوير الاقتصاد بكافة قطاعاته، وهو بهذا المفهوم يتطابق مع عملية التنمية ذاتها.

جدول رقم (٥)

تطو رطاقة تكرير النفط في الاقطار العربية مقارنة بطاقة التكرير العالمية لسنوات ٧٢/ ١٩٧٦.
(الف برميل/ يوميا)

القطر	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الامارات	-	-	-	١٥,	١٥, -
البحرين	٢٥٠, -	٢٥٠, -	٢٥٠, -	٢٥٠, -	٢٥٠, -
الجزائر	١١٥,٨	١١٥,٨	١١٥,٨	١١٥,٨	١١٥,٨
السعودية	٦٥٥, -	٦٥٥, -	٦٧٠, -	٦٧٠, -	٦٧٠, -
سوريا	٥١,٣	٥١,٣	٥٤, -	٥٤, -	٥٤, -
العراق	١١٥,٧	١٨٣,٥	١٨٣,٥	١٨٣,٥	١٨٣,٥
قطر	٠,٧	٠,٨	٦, -	٦, -	١٠, -
الكويت	٤٨٤,٥	٥٤١,٥	٥٤١,٥	٥٤١,٥	٥٤١,٥
ليبيا	٩, -	٩, -	٦٩, -	٦٩, -	٦٩, -
مصر	١٧٠, -	١٨٠, -	١٨٠, -	٢٤٠, -	٢٤٠, -
اجمالي الاقطار العربية	١٨٣٥, -	١٩٨٦,٨	٢٠٦٤,٤	٢١٤٤,٨	٢١٤٨,٨
طاقة التكرير العالمية	٥٩٩١٥, -	٦٤٩٨٥, -	٦٨٤٤٠, -	٧٢٣٢٢, -	٧٥٤٥١, -
نسبة الطاقة العربية الى الطاقة العالمية	٪٣,١	٪٣,١	٪٣, -	٪٣, -	٪٢,٨

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي الرابع، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت ١٩٧٧ ص(١٦). في التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، مصدر سابق.

٣ - استخدام الغاز الطبيعي

يشكل الغاز الطبيعي احد مصادر الطاقة المستخدمة في العالم كما ان اهميته النسبية اخذت في النمو على مر السنين حيث يسهم في الوقت الحاضر بنسبة تزيد عن ٢٠٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في العالم. ورغم ضخامة انتاج الغاز الطبيعي في اقطار الخليج العربي، الاان هذا الانتاج يحرق في الهواء، وهي مسألة تثير التساؤل، حيث لا يوجد اى منطق اقتصادي يبرر هذا الهدر لمورد من اهم موارد هذه الاقطار الذي يمكن استخدامه كمصدر للطاقة اومادة اولية في الصناعات البتروكمياوية، على النطاق المحلي او لاغراض التصدير. ولقد كانت هناك محاولات لتغيير هذا الوضع ووقف هنا النزيف الاقتصادي الذي بدأ واستمر منذ انتاج النفط في هذه الاقطار، الا ان هذه المحاولات ضئيلة وبطيئة وتحتاج الى حل سريع وجذري كما يتبين لنا من جدول رقم (٦).

ان الغاز الطبيعي الذي يتم حرقه مع كل برميل ينتج من النفط يساوي (١٠ - ٢٠٪) من الطاقة الحرارية الموجودة في البرميل الواحد من النفط الخام. وهذا يعني ان الاقطار العربية تخسر ما يعادل (١٥٪) تقريبا مما تنتجه من النفط الخام متمثلا في مكافيء الغاز الطبيعي الذي يحرق في الهواء.[٩] واذا اخذنا ما يكافيء الغاز الطبيعي من النفط الخام (من ناحية الطاقة الحرارية) لاغراض احتساب قيمته (اي ١٥٪ من قيمة البرميل او الطن الواحد من النفط الخام) مع استخدام نفس الفروض السابقة التي استخدمت في تقدير القيمة المضافة لتكرير وتصنيع النفط من ناحية الانتاج والاسعار، لتبين لنا ان مقدار ما تخسره اقطار الخليج العربي يقارب (٢٧,٢) او (٣٠,٣) او (٧٥,٨) بليون دولار سنويا، بافتراض ان سعر البرميل الواحد من النفط الخام (٣٦) او (٤٠) او (١٠٠) دولار على التوالي.

وعليه فان اية خطة تنموية لاقطار الخليج العربي، يفترض ان تأخذ مسألة استغلال وتصنيع الغاز الطبيعي كاحد الاسس المهمة المرتبطة بخصائص هذه الاقطار، للآثار الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة المترتبة على هذا الاستغلال الامر الذي يؤدي بالنهاية الى تغيير الهيكل الاقتصادي لهذه الاقطار ويوفر لها تعددا في مصادر الانتاج والدخل، ويضمن لها استمرارية النمو والتطور.

---

(٩) محمد جابر حسن، التناقضات بين مصالح الدول المنتجة للنفط وشركات النفط الاجنبية، مجلة النفط والتنمية، العدد السابع، بغداد، ١٩٧٧، ص (١٦). في التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، مصدر سابق، ص (١٧٢)

جدول رقم (٦)

الغاز الطبيعي في بعض من اقطار الخليج العربي لعام ١٩٧٩
(مليون قدم مكعب)

القطر	المنتج	المستخدم	المحروق	نسبة المحروق من المنتج ٪
الامارات العربية	٥٣٨٦٦٨	٢١٤٩١٢	٣٢٣٧٥٦	٦٠,١
البحرين	١٧٦٥٦٩	١٤٢٤٦٧	٣٤١٠٢	١٩,٣
السعودية	١٧٨٥٥٣١	٤٤٣٩٣٧	١٣٤١٥٩٤	٧٥,١
العراق	٥٠٨٨٨١	٧٨٧٥٢	٤٣٠١٢٩	٨٤,٥
قطر	٢٣٢٥٠٥	١٥٦٩٥٠	٧٥٥٥٥	٣٢,٥
الكويت	٤٦٠٣٣٩	٣٣٤٣٤٩	١٢٥٩٩٠	٢٧,٤

المصدر: نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، السنة السابعة، العدد (٣) اذار/ ١٩٨١.

٤ - نقل النفط والغاز الطبيعي:-

تعتمد أقطار الخليج العربي بشكل اساسي على النفط في تكوين انتاجها ودخلها القومي. هذا من ناحية، ومن الناحية الاخرى، يشكل النفط مادة حيوية للاقطار الاخرى (متقدمة او نامية). كما ان الحاجة اليه من قبل هذه الاقطار متزايدة بمعدلات مرتفعة بحكم استخداماته المتعددة كمصدر للطاقة وكمادة اولية لمئات الصناعات الحيوية. واذا اخذنا بنظر الاعتبار طرفي هذه المعادلة (الاعتماد - الحاجة)، فانه بامكان الاقطار الخليجية توظيفها لصالحها، عن طريق الاتفاق مع الاقطار المستهلكة للنفط على مسألة نقله، سواء اكان على شكل خام اومشتقات (في حالة تصنيعه). وهذا يعني امكانية قيام الاقطار الخليجية بتطوير قطاع النقل فيها، وخاصة النقل البحري، وتطوير الخدمات المتصلة فيه، مثل صيانة السفن. ورغم ان الموضوع بحاجة الى دراسة دقيقة، ولكننا نعتقد، بشكل اولي، بامكانية تخصص هذه الاقطار في هذا المجال، وامكانية تقديم خدمات النقل الى الاقطار الاخرى بموجب عقود طويلة الاجل تبدأ بنقل النفط لتشمل جميع السلع الداخلة في التجارة العالمية ان تطوير هذا القطاع الحيوي في هذه الاقطار يعطي مجالا كبيرا لها في تنويع مصادر دخلها بما يؤمن استمرارية تنميتها.

٥ - تسعير النفط:-

من المعروف انه سبق وان تم اجراء تصحيحات متعددة

لاسعار النفط منذ عام ١٩٧٣، لايصاله الى مايمكن تسميته «بالسعر العادل»، الذي لايتحدد بفعل عوامل اقتصادية فقط بل وعوامل سياسية ايضا. وفي اعتقادنا ان السعر الحالي للنفط لا زال بعيدا عن «السعر العادل» ويتطلب تصحيحات اضافية مستمرة ليصل الى حالة الاستقرار، الذي نعني به الارتفاع بمعدلات ثابتة.

وفي رأينا ان اهم العوامل التي تحدد «السعر العادل» هي الاتي: -

أ - اسعار مصادر الطاقة البديلة.

ب - اسعار بدائل مشتقات النفط.

جـ - معدلات التضخم في الاقطار المتقدمة.

د - معدلات تقلبات اسعار الصرف للعملات الرئيسية.

هـ - الموقف السياسي من القضايا العربية.

وكما ذكرنا سابقا، فان اجراء تصحيح بسيط في اسعار النفط الخام، سوف يؤدي الى رفع ايرادات اقطار الخليج العربي من النفط بشكل كبير. حيث ان هذه الايرادات ستبلغ (٢٠٢,١) بليون دولار بدل (١٨١,٩٠) في حالة رفع السعر عن (٣٦) الى (٤٠) دولاراً للبرميل الواحد، وسيصل الى (٥٠٥,٤) بليون دولار في حالة رفع السعر الى (١٠٠) دولار. وتتضاعف هذه الايرادات بذات النسب في حالة تكرير النفط وفي حالة تصنيعه. وعليه فان اية خطة تنموية في اقطار الخليج العربي يفترض ان تأخذ بنظر الاعتبار اعادة تسعير النفط على ضوء العوامل التي تحدد «السعر العادل» ليعكس القيمة الحقيقية لهذا المورد النادر والناضب وليمكن هذه الاقطار من تحقيق تنميتها باقصى سرعة ممكنة، وتوفير مورد بديل كفيل باستمرارية هذه التنمية بالمعدلات المستهدفة.

ان من اهم النقاط التي تثيرها مسألة اعادة تسعير النفط نحو «السعر العادل» هي مسألة تحديد الحجم الامثل لانتاج النفط. ورغم ان العوامل التي تحدد هذا الحجم، يفترض ان تكون داخلية، اي على ضوء احتياجات التنمية الاقتصادية في اقطار الخليج العربي، الا انه في سلعة، كسلعة النفط، ولاهميتها العالمية، فان عوامل التحديد تتعدى ذلك لتشمل بعض العوامل الخارجية. ومع هذا فان اقطار الخليج العربي يفترض ان تأخذ مسألة تحديد حجم الانتاج بنظر الاعتبار وتعطيها اهمية اكبر كاحد العوامل المهمة التي لها تأثير كبير على مستقبل واستمرارية تنميتها وتقدمها. وهذا الامر يستدعي مقارنة شاملة بين العوائد المحتملة من الانتاج النفطي الفائضة عن حاجة التنمية في هذه الاقطار، ودراسة امكانية استثمار هذه الفوائض (لضمان تعدد مصادر الدخل في المستقبل) في الصور المختلفة للاستثمار، سواء اخذت شكلا ماليا (قروض، سندات، اوراق مالية اخرى).

او عينيا (عقارات، مصانع وشركات،... الخ)، وعلى المستوى العالمي او على نطاق العالم الثالث او الاقطار العربية الاخرى، وكذلك دراسة المخاطر المحتملة اقتصاديا وسياسيا التي تواجه هذه الاستثمارات بكافة اشكالها. يقارن كل ذلك مع حجم الانتاج بالقدر الذي يمول التنمية في هذه الاقطار، كمجموعة متكاملة مع الاقطار العربية الاخرى. بمعنى اخر، تاجيل انتاج الفائض عن حاجة التنمية الى العقود التالية مع دراسة اسعاره المستقبلية على ضوء منافسة اسعار بدائله كمصدر للطاقة، او اسعار مشتقاته في حالة تصنيعه (لعدم التوجه لتصنيعه في الوقت الحاضر). ومدى الحاجة للموارد المادية في المستقبل مقارنة بالحاجة الحالية، مع تخمين اسعار السلع والمعدات المستوردة في تلك الفترة مقارنة مع اسعارها الحالية،... الخ، اي باختصار، على اقطار الخليج العربي ان تعمل مقارنة اقتصادية شاملة بين ما يمكن تسميته بالانتاج الحالي مقابل الانتاج في المستقبل، او الاستثمار خارج الارض مقابل الاستثمار داخل الارض.

Investment in the ground versus investment above the ground.

٦ - استثمار الفوائض النفطية:-

ادى التصحيح المتتالي لاسعار النفط منذ عام ١٩٧٣، مع زيادة حجم الانتاج، الى زيادة العائدات النفطية لاقطار الخليج العربي بنسبة كبيرة، مما ادى الى ظهور ما يسمى بالفوائض او الاموال او الارصدة النفطية Oil funds or Petro dollars التي اخذت تتراكم على مر السنين كارصدة مالية تبحث عن مجالات للاستثمار.* وتختلف تقديرات هذه الفوائض اختلافا كبيرا بين مختلف المؤسسات المعنية بالموضوع. وقد قدرت بانها تساوي (١٦٥) بليون دولار عام ١٩٧٨ و(١٧٨) عام ١٩٧٩ و(٢٧٥) عام ١٩٨٠ و(٣٥٥) عام ١٩٨١[١٠] كما يبين جدول رقم (٤) تقديرات الموجودات المالية لبعض اقطار الخليج العربي.

ان مشكلة استثمار الفوائض النفطية مشكلة حقيقية تواجه اقطار الخليج العربي وخاصة في الامد القصير. كما ان مشكلة الاستخدامات البديلة لهذه الفوائض تثير قضايا تنموية كثيرة. ففي اقتصادات، كاقتصادات اقطار الخليج العربي التي تتميز بالخصائص التي سبق ذكرها، فان السؤال الكبير بالنسبة لتنمية هذه الاقطار هو: ما هي الخطط والسياسات التنموية الاكثر ملائمة لمثل هذا النوع من الاقتصادات التي تتميز بموارد مالية غير محدودة unlimited financial resources؟ كما ان اسئلة من النوع التالي تكشف لنا طبيعة التنمية المطلوبة في هذه الاقطار.

- هل نعني بالتصنيع في هذه الاقطار ذات التصنيع المطلوب في الاقطار النامية الاخرى؟ وهل الهدف الاساسي منه لسد الحاجات المحلية او التصدير؟ وما هو نوع الصناعات التصديرية المطلوبة والملائمة لهذه الاقطار؟

- هل من الممكن قيام تنمية اقتصادية ناجحة مستندة على تطوير قطاع التجارة الخارجية وقطاع الخدمات والاسواق المالية؟

- هل من الضروري قيام قطاع عام في هذه الاقطار لقيادة عملية التنمية فيها؟ خاصة اذا نظرنا الى تجربة هذا القطاع في اغلب الاقطار النامية خلال العقدين الماضيين. ان محصلة هذه التجربة تشير الى سلع وخدمات رديئة النوعية وتكاليف عالية، مصدرها تضخم النفقات الادارية وارتفاع تكاليف التشغيل والانتاج والصيانة مع توقفات مستمرة وتشغيل باقل من الطاقة التصميمية. مما يجعلنا نميل الى الاعتقاد ان اغلب هذه المشاريع تشكل عبئا على الاقتصاد. والامثلة كثيرة يمكن ملاحظتها في اقتصاداتنا العربية. كما ان الكلام عن حماية الصناعة الوطنية يمكن ان يبرر اذا كانت هذه الحماية لفترة معينة مثلا من (٥ - ١٠) سنوات، اما بعد ذلك فانها تصبح حماية للنوعية الاردأ والكلفة الاعلى والادارة الفاشلة. ورغم التوجه الحقيقي لتصحيح وضع القطاع العام في الاقطار النامية، الا ان

---

* (١٠) ينشأ الفائض، بشكل اساسي، بسبب زيادة العوائد النفطية نتيجة زيادة الانتاج وتصحيح الاسعار بمعدلات تفوق بمعدلات امكانية امتصاص هذه العوائد ضمن الاقتصاد الوطني، مع صعوبة تخفيض الانتاج بسبب عدم مرونة الطلب على النفط واهميته الخاصة على المستوى العالمي. بمعنى اخر، ان الفائض ينشأ بسبب وجود فجوة زمنية Time lag بين استلام العوائد وانفاقها بسبب العوامل اعلاه. ومن الجدير بالذكر ان الفائض لا يعني فائضا عن الحاجة، اذ ليس من المعقول ان يكون هناك فائض في اقطار لا زالت تصنف الاقطار النامية. واذا اخذنا بنظر الاعتبار احتياجات التنمية العربية يتبين لنا وهمية وجود مثل هذه الفوائض، خاصة اذا علمنا، مثلا، ان الدخل القومي الاجمالي للاقطار العربية مجتمعة يقل عن الدخل القومي الاجمالي لدولة مثل كندا بينما يزيد سكان الاقطار العربية على سكان كندا بـ (١١٧) مليون نسمة.

- جليل شيعان، دور التكامل الاقتصادي العربي والخليجي في التنمية الاقتصادية، مجلة الخليج العربي، العدد الاول، بصرة، ١٩٨٢، ص (٣٤)

١ - مجلة الاقتصاد العربي، العدد (١٦)، ١٩٧٧، ص (٢٤).

MEES' No. 39' Guly 1980.

الجهود المبذولة في هذا المجال كانت محدودة الاثر. وباعتقادنا ان هناك آلية معينة Mechanism في هذه الاقطار، بفعل عوامل عديدة، تعمل على ان يكون هذا القطاع بهذه الصفات. وعليه فقد ان الاوان لاعادة النظر في دور القطاع العام في هذه الاقطار وتحديد هذا الدور في المفاصل الاساسية للاقتصاد مع تطبيق معايير الربحية، ما امكن ذلك، عليه. وبالتالي افساح المجال بشكل اكبر للقطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي، للحد من الهدر في تطوير وتحسين الانتاج. كل ذلك مع تكملة هذا التوجه بسياسات تكفل الحد من ميل القطاع الخاص نحو تحقيق معدلات مرتفعة من الارباح. والامر الذي يثير التساؤل ان اغلب ادبيات التنمية لازالت تورد من الناحية النظرية مبررات كثيرة لتوسيع دور القطاع العام، رغم ان النتائج من الناحية العملية غير مشجعة ورغم ان الكلف الاضافية لتحسين اداء القطاع العام تفوق كثيرا كلف اطلاق مبادرات القطاع الخاص (اي كلف السياسات الاقتصادية للحد من ميل القطاع الخاص من تحقيق الارباح المرتفعة) والعبرة، كما هو معروف، ليس في التنظير ولكن في النتائج المتحققة.

ومهما يكن فان هذه التساؤلات وغيرها التي تثيرها الخصائص المميزة لاقتصادات اقطار الخليج العربي تفرض علينا التعمق في المجالات المفتوحة امام هذه الاقطار لاستغلال فوائضها بالشكل الذي يحقق لها انتقالة حقيقية في اقتصاداتها ويضمن تنميتها. وهو موضوع لايدخل في نطاق هذا البحث.

رابعا: الخلاصة والاستنتاجات

رغم مرور اكثر من عقدين للتنمية فان الاقطار النامية عموما لاتزال في مرحلة التجريب لاختيار نموذج فعال لتحقيق تنميتها الناجحة. ويبدو رغم ضخامة الادبيات التنموية وتعدد التجارب الا انها لم تستطع لحد الان من وضع اقدامها على الطريق الصحيح. ونعتقد ان جزءاً من السبب يكمن في ضياع هذه الاقطار بين الستراتيجيات التنموية المختلفة التي تعكس تجارب تاريخية اكثر من كونها صالحة للتطبيق المعاصر. فلا زال اقتصاديو العالم الثالث ضائعين بين نظريات النمو المتوازن مقابل النمو الغير متوازن، بين ستراتيجية احلال الواردات مقابل الصادرات بين الصناعة مقابل الزراعة، بين القطاع العام سيقابل القطاع الخاص، بين التخطيط مقابل آلية السوق، . . . الخ رغم ان الاقطار النامية تنقصها كل هذه الامور وبالتالي تصلح لها كلها. وهي اذا ما نجحت في تحقيق اي اسلوب من الاساليب اعلاه، فانها تكون فعلا قد انجزت شيئا على طريق التنمية لان التنمية في اعتقادنا تعني الاستخدام الرشيد للموارد المتوفرة والمحتملة اي انها تعني، اولا واخيرا، الانتاج. وهي بجانبها التطبيقي اي التخطيط تعني خليطا من الاساليب المتنوعة الصالحة للتطبيق في مجتمع معين لتحقيق اقصى انتاج ممكن او امثل تنوع ممكن للانتاج. وبالطبع قد يختلف هذا الخليط من الاساليب وهذا النوع الامثل للانتاج باختلاف المجتمعات. المهم في التنمية التركيز على الانتاج ومعدلات نموه. (طبعا مع الاخذ بنظر الاعتبار توزيع الانتاج على ضوء القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوزيعه بين الاستهلاك والاستثمار وفق ظروف القطر النامي) فمثلا يفترض بسياسات التشغيل وسياسات الاجور وسياسات الاسعار ان تصمم وتربط بالانتاج فليس معقولا مثلا، ان نخلق فرص تشغيله وهمية (بطالة مقنعة) في قطاع الخدمات الحكومي (رغم اهمية خلق هذه الفرص ورغم اهمية الاهداف الاجتماعية) ونذكر اننا حققنا خطوة على طريق التنمية في حين نكون بهذا العمل قد اضفنا اعباء جديدة على الاقتصاد من ناحية سحب جزء من الايدي العاملة من الريف الى المدينة مثلا، الامر الذي يساعد على اهمال زراعة الارض، وكذلك خلق طلب جديد بحكم الدخول الجديدة على السلع والخدمات، كل ذلك دون ان يكون هناك مقابل انتاجي. كذلك ليس من المعقول ان نقوم بتطبيق الاصلاح الزراعي وتوزع الارض على الفلاحين دون ان نربط هذه العملية بالانتاج وزيادته اي دون ان نلزم المنتفعين من هذه العملية بتحقيق انتاج عيني محدد.

وطبعا هذا لا يمنع من تقديم الدولة لبعض الامور المساعدة للعملية الانتاجية مثل القروض والاسمدة وبعض الالات، بل يجب عليها ان تقوم بذلك. لكن المهم هنا ان يكون الانتاج وتزايده لا يجب ان يرتبط بتقديم هذه المساعدات وانما يرتبط بتوزيع الارض لان هذه العملية ممكنة جدا بحكم تحققها قبل توزيع الارض على الفلاحين. واذا تصورنا الامر بغير هذا الشكل فستكون النتيجة ما وصلت اليه اغلب الاقطار النامية في تحويلها من دول مكتفية بل مصدرة زراعيا الى دول مستوردة وتنمو استيراداتها لهذه المواد بنسب مرتفعة على مر السنين بسبب تدهور القطاع الزراعي.

ومن هذا المنطلق الانتاجي وربط مستويات الدخول والاستهلاك ومعدلات نموها بالانتاج سواء اتبعنا التخطيط او آلية السوق او مزيجا منهما، وسواء اعطينا للقطاع العام او الخاص الدور القيادي او لكليهما، فاننا حاولنا في هذا البحث تشخيص اهم العوامل والمتغيرات التي يمكن الانطلاق منها لتحقيق تنمية ناجحة في اقطار الخليج العربي انطلاقا من خصائصها المتميزة. وبحكم هذا التميز فقد اقترحنا خطا للتنمية في هذه الاقطار يتميز بالواقعية متمركزا على النفط لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة ضمانا لاستمرارية النمو والتطور في هذه الاقطار.

المصادر

١ - التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٧٨.

٢ - جليل شيعان، معايير الاستثمار بين النظرية والتطبيق، مجلة النفط والتنمية، العدد الثالث، بغداد، ١٩٧٩.

٣ - جليل شيعان، دور التكامل الاقتصادي العربي والخليجي في التنمية الاقتصادية، مجلة الخليج العربي، العدد الاول، البصرة ١٩٨٢.

٤ - حكمت النشاشيبي، السياسات الاستثمارية للارصدة العربية ومستقبل التنمية في العام العربي، في حول قضايا النفط والتنمية في العام العربي، المهد العربي للتخطيط الكويت، ١٩٧٩.

٥ - د. نادر فرجاني ود. علي نصار، النماذج العالمية والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٧٩.

٦ - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الامين العام السنوي الثامن ١٩٨١، الكويت، ١٩٨٢.

٧ - مجلة الاقتصاد العربي، العدد (١٦)، ١٩٧٧.

٨ - نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، السنة السابعة، العدد (٣)، اذار، ١٩٨١.

9- The world Bank' World development report 1981' PP (134 139)

10- MEES No. 59. July 1980.